مجلة اللغة العربية و آدابها
السنة السادس، العدد العاشر، ربيع و صيف ١٤٣١ هـ/٢٠١٠م
صفحة ٥ ــ ٢٨

البحث الدلالي عند ابن جني

مهين حاجي زاده *
استاذة مساعدة بجامعة آذربيجان لإعداد المعلمين
(تاريخ الاستلام: ٨٨/١/٢٢ ؛ تاريخ القبول: ٨٨/٤/١٢)

الملخّص

تعد العناية بالدلالة، في مختلف الحضارات والمدنيات، من أقدم اهتمامات الإنسان الفكرية عبر الزمن بحيث شغلت، علـى مـرّ العصور، بالمفكّرين الصينيين والهنود وفلاسفة اليونان والرومان وغيرهم. وكان للعرب والمسلمين من لغويين وبلاغيين وغيرهم نصيب أوفر في معالجة كثير من المسائل المتعلقة بدلالة الكلمات. والبحث اللغوي عند العرب منذ بداياته تركّز على تحديد المعنى وما يحتويـه القرآن الكريم من معانٍ ومقاصد. وكان النقاش والتوجيهات للمسائل التي دارت بين العلماء تصب في خانة المعـنى. لكـن التنـاول الدلالي في التراث الاسلامي و العربي كان ضمن اهتمامات لغوية أخرى، امتزج البحث فيه بضروب معارف مختلفة من غير أن يحمل عنواناً مميزاً، له استقلال في موضوعاته ومعاييره الخاصة. ولكن مع الأسف ظن كثير من الباحثين أن علم الدلالة، علم نمـت أصـوله وترعرعت في ظل الدراسات اللسانية الحديثة و لم يكن للعرب و العلماء المسلمين معرفة به.

يهدف هذا البحث إلى بيان إسهام علماء الاسلامية و العربية في وضع أصول أسس لعلم الدلالة و يوضـح مـدى اهتمـامهم بالمعنى. و لأجل بيان هذه الجهود اخترت ابن جني كممثل للقدماء. لانه يعد من أعظم العلماء الذين قدموا نموذجاً مشـرقاً لمباحـث اللغة في التراث الاسلامي و العربي المعرفي. في الواقع هذه الدراسة تبين دراسات ابن جني للمعنى، وكيفية اهتمامـه بـه في مختلـف صوره. إضافة إلى ذلك بينت الدراسة أن كثيراً من معطيات الدرس الدلالي الحديث، توصل لها علماء العربية أثناء دراستهم للغة، ممـا جعلنا نقول أن علم الدلالة علم قديم تناوله اللغويون من قبل، وحديث باعتبار أن أصوله وأسسه ومنهج البحث فيه قد حـددت في مطلع القرن العشرين حتى غدا علماً قائماً بذاته بعد أن كان ظلاً يسير في كنف الدراسات اللغوية الأخرى.

الكلمات الرئيسية:

علم الدلالة، المعنى، ابن جني.

---

* هاتف الكاتب: ٠٩١٢١٤٥١٦٥٥ Email: Hagizadeh@yahoo.com

مقدمة

موضوع علم الدلالة هو دراسة المعنى، وقد بُدِئ البحث عنه منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، وقد وجد هذا مع علماء الهنود واليونان، وقد اهتم اللغويون العرب وعلماء الأصول بدراسة المعنى ووضعوا قواعد وأصولاً لاستنباطه، و لم يكن ثمّة فصل في هذا المجال بين البحث في طرق استنباط النص وبين البحث اللغوي، بل إن مباحث الدلالة عند اللغويين تأثّرت بمباحث ومناهج الأصوليين في تقعيد فهم النص، وتواتر استعمال مصطلح الدلالة في التعبير عن المعنى المستنبط من النصوص والألفاظ، وكان ذلك بالخصوص في كتب الأصوليين(داية، ۱۹۹۶، ص ۸) وقد خصت كتب الأصوليين قسماً خاصاً بمباحث الدلالات، إذ بدأ البحث في دلالة الألفاظ مبكراً عند العرب، وذلك منذ أن بُدِئ البحث في مشكل الآيات القرآنية وإعجازها وتفسير غريبها واستخراج الأحكام الشرعية منها، فكان علماء الفقه والأصوليون من أوائل من احتضنوا الدراسات التي تدور حول الألفاظ ومعانيها(مجاهد، ۱۹۸۵، ص ۹)، وكان للغويين وبلاغيين وغيرهم نصيب أوفر في معالجة كثير من المسائل المتعلقة بدلالة الكلمات، فكتبوا عن مجاز القرآن وغريب ألفاظه، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، وتطور معاني الألفاظ والترادف والأضداد والمشترك. وتحقق ذلك منذ جمع وتدوين مفردات اللغة العربية انطلاقاً من مشافهة الأعراب، أو شرح مفردات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واستخراج معاني الألفاظ منهما، وهو جانب يؤدي الي المحافظة على سلامة اللسان العربي من خلال فهم النص القرآني الذي كان السبب في إثارة الكثير من القضايا العلمية التي غدت علوماً مستقلة، والبحث عن المسائل الدلالية في ديوان العرب الذي تضمن ثروة لغوية دلالية جديرة ببحث مشكلاتها وتناول مكوّناتها. وكان ما سبق عاملاً في تطور الدراسة اللغوية في وقت مبكر في مختلف مظاهرها الصوتية منها والصرفية والتركيبية والدلالية، أعطت نتائج أثرت علم الدلالة إثراء كبيراً، وأنتجّت معاجم المعاني ومعاجم الألفاظ، جعلها تتسم بالمنهجية والدقة والسعة والتنظيم والوضوح.

معاجم المعاني أو الموضوعات هي التي ترتب الألفاظ في مجموعات تنضوي كل منها تحت فكرة واحدة، أو محور عام، ويفيد منها الكتاب والمنشئون والمترجمون الذين يحضرهم المعنى ويكونون في حاجة إلى لفظ يعبرون به، فتساعدهم وتيسر مهمتهم في البحث عن مطلبهم والحصول عليه في أسرع وقت ممكن وهي معاجم أسبق في الوجود أو معاصرة للمعاجم العربية المرتبة بحسب الألفاظ، وإن

كانت بدايتها في شكل كتيبات صغيرة تناول كل واحد منها موضوعاً من الموضوعات(مبارک، ١٩٨١، ص ١٥٤). ظهر عندنا نوع جديد من المعاجم هو المعاجم المؤلّفة على طريق الاشتقاق وكان ابن فارس صاحب هذا الميدان بكتابه مقاييس اللغة الذي يعني بتوضيح المعاني الأصلية للكلمات. ثم كان عندنا تأليف المعاجم على أساس التمييز بين الحقيقة والمجاز، والسبق هنا للزمخشري بكتابه «أساس البلاغة». ثم كان هناك وجه جديد هو الدراسات اللغوية المستقلّة لبعض الظواهر اللغوية مثل التضاد والترادف والاشتراك، وتتبع تطور الدلالة عبر العصور. كما ظهر نوع خاص من الدراسات هو ما يمكن أن يسمى بالدراسات الفنية التي برع فيها ابن فارس وابن جني مثل محاولة ربط المعاني بالأصوات. كذلك الباب الشهير في كتابه«الخصائص»: تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

والبحث اللغوي عند العرب منذ بداياته تركز على تحديد المعنى. لذلک ان علم الدلالة علم قديم وإن بدا أنه حديث . فما من أمّة من الأمم إلا وبحثت في ألفاظ لغتها، محاولة تحديد المعنى الذي يحمله اللفظ عندما يكون مفرداً، وبيان ما يؤول إليه المعنى عندما يوضع في تركيب (سعران، ١٩٩٧، ص ٢٦١).هو علم قديم باعتبار أن البحث في المعنى من حيث الوضوح والغموض والصحة وعدمها والاحتمال والفساد وما تتعرض له دلالة الألفاظ من تحول في المعنى إلى معنى آخر وأسباب هذا التحول ومظاهره مشاهد وملاحظ في أقدم ما وصل إلينا من تراث الأمم . ثم هو علم مستحدث بفضل أن " علم اللسانيات الحديث " طور نظرياته، ووضع أصوله، ووضح معالمه، وبين صلته بالعلوم الأخرى و أضحت ملتقى لاهتمامات كثير من المعارف الإنسانية الحديثة، بدءاً بعلم النفس ثم علم الاجتماع والمنطق وعلوم الاتصال والإشارة. . فغدا علماً قائماً بذاته له مناهجه ونظرياته، بعد أن كان ضمن العلوم الأخرى كالفلسفة والمنطق وعلم النفس(مختار عمر،١٩٢٨، ص ١٥).

والعرب مثلهم في هذا مثل الأمم الأخرى، جاءت مباحث الدلالة عندهم موزّعة في مختلف علومها وتراثها، حيث كان المعنى هو الوجهة والأساس الذي إليه يقصدون وبه كانوا معنيين . لذا لا نعدم أن نرى أسساً وأصولاً تشبه وتضارع ما توصل إليه علم الدلالة بمفهومه الحديث، تنثر هنا وهنالك في التراث الاسلامي- العربي . ولقد كان عبد السلام المسدى محقّاً حين قرر أن للعرب نظرية لغوية " إن التفكيرالعربي قد أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية"(مسدي، ١٩٨١، ص ٢٤) .على الرغم من إنكار بعض الدارسين لذلك، عندما نعتوا الحضارة العربية بقولهم " لم تفرز في مجال اللغويات سوى علم تقني منطلقه وغايته نظام اللغة العربية في حد ذاتها لا غير"(م. ن) وهذا مخالف لما نجده من أصول وغايات تشبه ما يبحث عنه المحدثون .

إذن، فالتناول الدلالي في التراث المعرفي الإسلامي - العربي كان ضمن اهتمامات لغوية أخرى، امتزج البحث فيه بضروب معارف مختلفة من غير أن يحمل عنواناً مميزاً، له استقلال في موضوعاته ومعاييره

الخاصة. ولكن مع الأسف هذه الإسهامات اللغوية، لم ينل البحث فيها ما يستحقه من عناية واهتمام، فما زالت مجالات كثيرة في التراث الاسلامي- العربي اللغوي بكراً تحتاج إلى نظرة لغوية علمية واعية.

إن هذه الجهود اللغوية في التراث العربي – الاسلامي، وتلك الأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان واللاتين وعلماء العصر الوسيط وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علماء اللغة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير، وهو ما تجسم في تقدم العالم الفرنسي، ميشال بريال[1] في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى وضع مصطلح يشرف من خلاله على البحث في الدلالة، واقترح دخوله اللغة العلمية، هذا المصطلح هو "السيمانتيك".

إن العالم اللغوي (بريال) انطلق- دون ريب- في تحديد موضوع علم الدلالة ومصطلحه من جهود من سبقه من علماء اللغة الذين وفّروا مفاهيم مختلفة تخص المنظومة اللغوية من جميع جوانبها. في الواقع" إن دراسة المعنى بوصفه فرعاً مستقلاً عن علم اللغة، قد ظهرت أول ما ظهرت سنة ١٨٣٩، لكن هذه الدراسة لم تعرف بهذا الاسم (السيمانتيك) إلا بعد فترة طويلة أي سنة ١٨٨٣ عندما ابتكر العالم الفرنسي (م.بريال) المصطلح الحديث."(أولمن، ١٩٨٨، ص ٦). إلا أن المؤرخين اللغويين لظهور علم الدلالة يجمعون على أن فضل (بريال) يكمن في تخصيصه كتاباً استقل بدراسة المعنى هو كتاب (محاولة في علم المعاني) بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة، وأبدع منهجاً جديداً في دراسة المعنى هو المنهج الذي ينطلق من الكلمات نفسها لمعاينة الدلالات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى.

استفاد هذا التطور في علم الدلالة في سياقه الغربي من تراكمات معرفية سابقة، لكن الباحثين في هذا المجال يلاحظون أن الدراسات الدلالية أغفلت جهود الدلاليين العرب القدامى فلم تأت على ذكرهم في سلسلة تطور الاهتمام الدلالي القديم، (داية، ١٩٩٦، ص ٨) وقد أسهمت الدراسات اللغوية العربية الحديثة في إبراز جهود اللغويين والأصوليين في مجال الدلالة، ورغم هذه الجهود فإنهم لم ينكروا الإضافة العلمية في علم الدلالة الحديث وآفاق الاستفادة منه، بل أبرزوا التكامل الذي يضيفه إلى الدراسات العربية. تهدف هذه المقالة في مقامها الأولى إلى إبراز جهود علماء العربية و الاسلامية في القضايا الدلالية، ومن ثمّ البرهنة على أصالة الدلالة عند الباحثين المسلمين من العرب و غير العرب وأن الدلالة علم اسلامي – عربي له سماته ومميزاته و لأجل ذلك اخترت ابن جني كممثل للقدماء. لأنه "بخصائصه" فقد مثل فعاليات القرن الرابع الهجري.

---

1 .M.Breal.

الدلالة لغةً واصطلاحاً

الدلالة لغةً: للفعل (دلَّ) الثلاثي صور صرفية متعددة بفتح حرف (الدال). دلَّهُ على الطريقِ يَدُلُّهُ بالضم (دَلالة) بفتح الدال وكسرها و(دُلولةً) بالضم, والفتح أعلى (فيروزآبادي، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٣٧٧؛ رازي ١٩٨٣، ص ٢٠٩). وتدلَّلَت المرأةُ على زوجِها , ودَلَّت تَدِلُّ , وهي حسنة الدلِّ والدَّلال وذلك أن تريه جرأة عليه في تغنُّج وتشكُّل (زمخشري، ١٩٨٦، ج ١، ص ٢٨٠). ودلَّلَت بهذا الطريق عرفته, ودلَلتُ به أَدُلُّ دلالةً. وقال ابن دُريد الدَّلالة, بالفتح, حرفة الدَّلاّل وهو الذي يجمع بين البَيعَين. (ابن منظور، ١٩٨٨، ج ١١، ص٢٤٨) والدل: حالة السكينة وحسن السيرة وهذا قريب المعنى من الهَدي, الدَّلال: الوقار. والدليل مفرد، الجمع منه أَدِلَّة و أدلاء, والدلالة جمعها دلائل: ما يقوم به الإرشاد أو البرهان أو المُرشِد (فيروزآبادي، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٣٧٧) ودَلَّ دَلَلاً الرجل: تغنَّجَ وتلوّى, وأَدَلَّ إدلالاً عليه اجترأ عليه. والدالّة مؤنث الدّال: ما تَدُلُّ بِهِ على صديقِك (م.ن، ج ٣، ص ٣٨٨). ونظرة سريعة في المعجمات اللغوية لمعاني هذه المفردة تجدها قد قصرت على الدلالة المادية, المتصلة بمفهوم الدليل.

الدلالة اصطلاحا: يقصد بها الكيفية التي يتم فيها استعمال المفردات ضمن سياق لغوي معين، وبيان علاقاتها بالعملية الذهنية (زوين، ١٩٨٦، ص ٨٨) لأن الألفاظ لا تدل على الأمور الخارجية بل على الأمور الذهنية، يدل عليه وجوده:

الأول / إن الشكل المرئي على بُعد تختلف أسماؤه لاختلاف تخيله. أي تختلف الألفاظ باختلاف التخيل.

الثاني / إن الشكل المعين يثبته واحد وينفيه آخر ولو كان اللفظ كما في الخارج للزم اجتماع النقيضين.

الثالث /إن اللفظ دليل على المعنى.

الرابع / إن دلالة "خرج زيد" في الصدق والكذب واحدة، ولو أفادت الثبوت الخارجي لاختلفت الدلالة، وإنما أفاد الحكم بالوجود، ولذلك اتحدت دلالته فيهما (زملكاني،١٣٩٤ق، ص ٨٠).

والدلالة إما أن تكون وضعية أو عقلية، فالوضعية كدلالات الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها كدلالة السماء والأرض والجبال على مسمياتها ولا شك في كونها وصفية وإلاّ لامتنع اختلاف دلالتها باختلاف الأوضاع (رازي، ١٩٨٥، ص ٣٩).

وأما العقلية فإما على ما يكون داخلا في مفهوم اللفظ كدلالة لفظ البيت على السقف الذي هو جزء من مفهوم البيت ولا شك في كونها عقلية لامتناع وضع اللفظ بإزاء حقيقة مركبة ولا يكون متناولا لأجزائها. وإما على ما يكون خارجا عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط (م.ن، ص ٣٩-٤٠)

وقد أدرك الجاحظ أن الألفاظ لا تبقى محتفظة بمعانيها الأولى، بل تنتقل إلى غيرها وتكتسب صورا جديدة لم تكن معروفة من قبل(مطلوب، ١٩٨٣، ص ٤٥). وعرف بأن اللغة تتطور دلاليا بتطور الحياة (م.ن، ص ٤٦).

تعريف علم الدلالة

العلم هو دراسة ظاهرة معينة و الوقوف على ماهيتها و جزئياتها و ما يتعلق بها دراسة موضوعية، و الدلالة (بالتعريف) قد يختلف تعريفها بين الباحثين و لنأخذ مثالا لتعريفها من كتاب التعريفات للجرجاني السيد الشريف حيث قال: « الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر و الأول هو الدال و الثاني هو المدلول . و هي إما دلالة مطابقة أو دلالة تضمن أو دلالة التزام وكل ذلك يدخل في الدلالة الوضعية لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة و على جزئه بالتضمن و على ما يلزمه في الذهن بالالتزام، كالإنسان فانه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، و على جزئه بالتضمن و على قابل العلم بالالتزام» (جرجاني، ١٩٧١، ص ٥٥-٥٦).

إن الحديث عن الدلالة الوضعية هنا يدفعنا إلى الحديث عن نوعي الدلالة أو الدال و هما الدال اللغوي و الدال غير اللغوي. وفي الدراسات اللسانية الحديثة تقسيم لأنواع (الدليل) الذي ينتج عن ارتباط الدال بالمدلول ارتباطا ذهنيا.

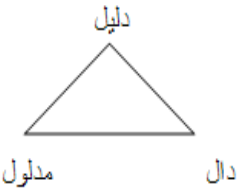

فالدال اللغوي (اللفظ/ الكلمة/ الوحدة الدالة) في رأي الباحثين بغض النظر عن بعض الاستثناءات هو دال وضعي اعتباطي أي أن علاقته بالمدلول علاقة عرفية تواضعية .

أما التقسيم فيبينه الشكل البياني التالي:

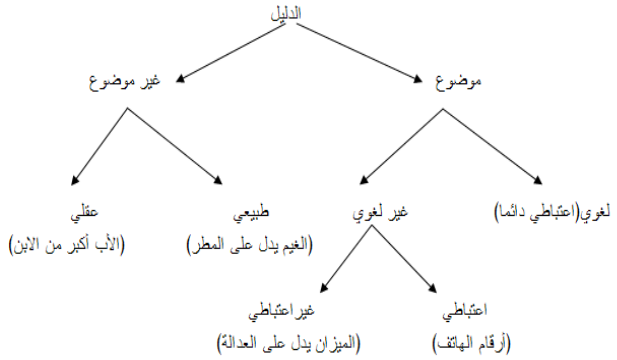

هذا و قد أشار الزمخشري في كتابه (المفصل) إلى هذه الاعتباطية (الوضع) عندما عرف الكلمة بقوله: "الكلمة هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع". و بالعودة إلى (الدلالة) في اللسانيات الحديثة (البنوية) فعند سوسور هناك دال (لفظ) و هناك مدلول (معنى) أو مفهوم و الدال و المدلول وجهان لورقة واحدة و لا يمكن الفصل بينهما و إن تحليل الدال يؤدي إلى تحليل المدلول (سوسور، د.ت، ص١٧٤).

و للتأكيد على أن الدلالة تتم من الارتباط الذهني بين الدال و المدلول فقد أوضح تلاميذ سوسور هذه العلاقة من خلال ما يعرف بمربع سوسور للدلالة حسب الشكل التالي:

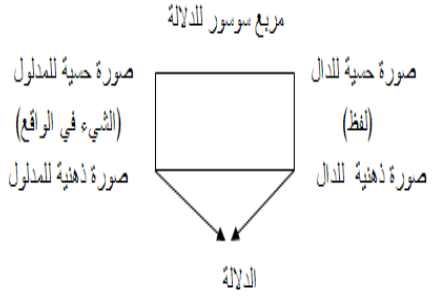

لأن سوسور يبدو أنه حصر عناصر الدلالة في الدال و المدلول، و أهمل الموضوع وهو الشيء أو المرجع الذي تحيل اليه العلاقة الدلالية ، و هو في ذلك يلتقي – في هذه الثنائية – مع ابن سينا الذي حصرها بين اسم (مسموع) و معنى، في حين يرى (بيرس) أن العلاقة ثلاثية: الصورة (الدال) و المفسرة (المدلول) و الموضوع، و هو ما تحيل إليه العلامة، أي الشيء.

أما الغزالي فيرى أن الأشياء لها أربعة مراتب عندما قال "ان للشيء وجودا في الأعيان ثم في

الأذهان ثم في اللفظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، و اللفظ دال على المعنى الـــذي هـــو في النفس، و الذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان" (غزالي، ١٩٦٩، ص ٤٦-٤٧).

صورة لهذا ⟵ لفظ كلمة ⟵ [شجرة (كتابة)]
الشكل في الذهن (شجرة باللسان)

شجرة في الحقل

مباحث علم الدلالة الحديث

إن المجال الذي يندرج في إطاره البحث الدلالي، يمكن حصره في دراسة طرفي الفعـــل الـــدلالي- الدال والمدلول- وما يتفرع عن ذلك من أبحاث تخص الدال من جهة والمدلول مـــن جهـــة أخـــرى والعلاقة التي تجمع بينهما، وبناء على هذه الدراسة حدد موضوع علم الدلالة الذي يضـــم مباحـــث لغوية مختلفة ومتباينة لكنها مترابطة ومتكاملة، فبحث موضوع اللغة من جوانب مختلفة، كما تنـــاول الدلاليون مسألة التطور الدلالي فدرسوا أشكاله وأسبابه، ونشأت عن مبحث علاقة الدال بالمـــدلول مواضيع أخرى كموضوع أنواع الدلالة وأقسامها ومبحث الحقول الدلالية وما توصل إليه اللغويـــون في هذا المجال من نظريات وآراء علمية، كما برز موضوع المجاز بمفهومه العام وعلاقته بالتعبير الدلالي.

هذه المباحث التي أجملناها، تمثل مجال الدراسة الدلالية التي تهتم بالمعنى وما يتعلق به، فهي تتناولـــه في صيغته الافرادية كما تتناوله في صيغته التركيبية. وأوّل ما بحث الدرس الـــدلالي، مســـألة اللغـــة باعتبارها نظام من الرموز اللغوية، فتناولها -في البدء- من الجانب التاريخي كما تناولها الأقدمون مـــن العلماء، وبقيت النتائج التي أحرزها العلماء في هذا المجال مجرد افتراضات تفتقد إلى الدقة العلمية لأنهـــا تكشف عن عالم للغة لا تتوفر حوله معطيات كثيرة إنما هو أشبه بالبحث في مسألة ميتافزقية، ولذلك تعددت النظريات حول نشأة اللغة وإن كانت تعود إلى أحد الاتجاهين التاليين:

-اتجاه يقول بعرفية اللغة ومواضعة الناس حول تسمية عالم الأشياء .

-اتجاه يذهب إلى أن اللغة توقيفية طبيعية في الإنسان.

وداخل كل اتجاه، توجد آراء مختلفة ومتباينة مما حدا ببعض الهيئـــات العلميـــة إلى منـــع إلقـــاء محاضرات، أو إجراء بحوث تخص النشأة التاريخية للغة.

وتناول البحث الدلإلي والألسني بصفة عامة جوهر العملية الدلالية باعتبارها أساس التواصل والإبلاغ، وبما أن موضوع علم الدلالة المعنى، فإنه كان لزاماً على الباحثين الدلاليين أن يتناولوا طبيعة الدال، كما تناولوا طبيعة المدلول. ولقد أطلق سوسير- اختصارا- على الدال والمدلول باعتبارهما وجهين لعملة واحدة مصطلح الدليل اللساني، وفي مجال هذا التناول الدلإلي اهتم علماء الدلالة بالعلاقة التي تربط طرفي العملية الدلالية- الدال والمدلول - وبرزت على أساس ذلك، نظريات أرادت تأسيس رؤية موحدة تُظهر من خلالها القوانين اللغوية التي تنتظم الدليل اللساني، فظهر في هذا المجال مبحث العلاقات الدلالية والتي قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: العلاقة الوضعية، والعلاقة الطبيعية، والعلاقة العقلية.

إن دراسة طبيعة المدلول، أوحى للعلماء تقسيما آخر للدلالة بالاعتماد على معايير معينة فإذا كان الدال في صيغته الإفرادية فالدلالة -إذن- دلالة معجمية وسماها علماء الدلالة المعنى المركزي أو التصوري أو المفهومي أو الإدراكي، أما إذا كان الدال في صيغته التركيبية فالدلالة سياقية، وقد أكد كثير من علماء الدلالة أن معنى الكلمة هو حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغوية[1] ، وعلى

١- يعد اللغويون الغربيون " نظرية السياق "، الحجر الأساس في "المدرسة اللغوية الاجتماعية " التي أسسها (فيرث) في بريطانيا، والتي وسع فيها نظريته اللغوية بمعالجة جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى. دراسة معانى الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات و المواقف التى ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوى. يقوم السياق في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها.فى الواقع إنّ الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه، وربما اتحد المدلول واختلف المعنى طبقا للسياق الذي قيلت فيه العبارة أو طبقا لأحوال المتكلمين والزمان والمكان الذي قيلت فيه (حماسة عبد اللطيف، ١٩٨٣: ٣٣، ٣٦). ويستفاد من ذلك أيضا أنه إذا تعدد معنى الكلمة، تعددت بالتالى احتمالات القصد منها. وتعدد احتمالات القصد يقود إلى تعدد المعنى. ويقوم السياق ووضع الكلمة في موقعها داخل التركيب اللغوي بتحديد دلالة الكلمة تحديدا دقيقا مهما تعددت معانيها ويصرف ما يُدّعَى من التباس أو إبهام أو غموض في الدلالة بسبب هذه الظواهر(نصيف الجنابى، ١٩٨٤: ٣٦١- ٣٩٨).

قد اقترح الباحثون المعاصر تقسيماً للسياق ذا أربع شعب يشمل:

١- السياق اللغوي ٢- السياق العاطفي ٣- سياق الموقف ٤- السياق الثقافي.

اما السياق اللغوى فيمكن التمثيل له بكلمة (good) الانجليزية (و مثلها كلمة « حسن» العربية) التى تقع في سياقات لغوية متنوعة وصفا لـ :

١- أشخاص: رجل- امرأة – ولد...

٢- أشياء مؤقتة: وقت – يوم – حفلة...

٣- مقادير: ملح، دقيق – هواء. . .

فإذا وردت في سياق لغوى مع كلمة « رجل» كانت تعني الناحية الخلقية و إذا وردت وصفا لطبيب مثلا كانت تعني التفوق في الأداء (و ليس الناحية الأخلاقية) و إذا وردت وصفا للمقاديركان معناها الصفاء و النقاوة... هكذا.

هذا الأساس فتكون الدلالة موحية لمعان نفسية أو اجتماعية، أو ثقافية، وقد يفيد السياق معانياً فوق دلالية اصطلح على تسميتها بالقيم تمييزاً لها عن الدلالة وهي القيم الأسلوبية أو التعبيرية، وقد اعتمدت معايير أخرى في تقسيم الدلالة على أساس المفهوم من جهة، وعلى أساس المجزوء من جهة أخرى، وبناء على ذلك، فالدلالة تتوزع إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام.

ودرس علم الدلالة في جملة مباحثه، مسألة التطور الدلإلي وهو مبحث اتخذ المنهج التاريخي الوصفي أسلوباً في الدراسة والتحليل، يتتبع الصيغة في مراحلها المختلفة دارساً تغيرها الدلإلي واقفاً في هذا المجال على أسباب هذا التغير وأشكاله وانحصرت هذه العوامل في: العامل الاجتماعي الثقافي، العامل اللغوي، والعامل النفسي كما بين الدرس الدلإلي الحديث، مظاهر هذا التغير في المعنى منها: التخصيص والتعميم، وانحطاط ورقي المعنى، وتغير مجال الاستعمال وهو ما يسمى بمبحث المجاز الذي يعد مبحثاً خاصاً من مباحث علم الدلالة، وذلك لاعتماده في التخاطب والتواصل اللغوي، فالتعبير اللغوي إما أن يكون ذا دلالة أصلية أو دلالة مجازية، وعلى هذا الأساس فدرس المجاز والحقيقة تنتظم فيه معظم مباحث علم الدلالة، ففيه تبرز طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، وانتقال المدلول لأن يكون دالاً لمدلول آخر وبناء على ذلك فمبحث المجاز هو دراسة لمعنى المعنى، ويمكن أن نلمس في هذا المبحث مختلف الأنساق الدلالية من دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، ومن الدلالة العرفية والطبيعية والعقلية، كما يتناول درس المجاز مسألة التطور الدلإلي باعتبار أن وظيفة المجاز تتمثل في توسيع المعنى أو تضييقه، أو نقله من مجال دلإلي إلى مجال دلإلي آخر.

وتمثل نظرية الحقول الدلالية "الطريقة الأكثر حداثة في علم الدلالة فهي لا تسعى إلى تحديد البنية الداخلية لمدلول المونمات [الكلمات] فحسب، وإنما إلى الكشف عن بنية أخرى تسمح لنا بالتأكيد أن هناك قرابة دلالية بين مدلولات عدد معين من المونمات (أبو ناضر، ١٩٨٢، ص ٣٥). فتصنيف المدلولات إلى قوائم تشكل كل قائمة حقلاً دلالياً يتيح استعمال أمثل لمفردات اللغة، وفي سبيل ذلك اتخذت معايير معينة منها استنباط العلاقات الأساسية بين الأدلة اللغوية، فقد تكون هذه العلاقة مبنية على

اما السياق العاطفي فيحدد درجة القوة و الضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا. فكلمة (love) الانجليزية غير كلمة (like) رغم اشتراكها في اصل المعنى و هو الحب. و كلمة « يكره» العربية غير كلمة « يبغض» رغم اشتراكها في اصل المعنى كذلك.

اما سياق الموقف فيعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة مثل استعمال كلمة « يرحم» في مقام تشميت العاطس: « يرحمك الله»(البدء بالفعل)، و في مقام الترحم بعد الموت: « الله يرحمك»(البدء بالاسم). فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا، و الثانية طلب الرحمة في الآخرة. و قد دلّ على هذا سياق الموقف الى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم و التاخير.

أما السياق الثقافي فيقتضي تحديد المحيط الثقافي و الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة. كلمة « عقيلته» تعد في العربية المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية المتميزة بالنسبة لكلمة « زوجته» مثلاً(مختار عمر،١٩٢٨: ٦٩-٧١).

أساس التضاد أو التقابل، أو على أساس التماثل أو الترادف أو على أساس التدرج أو التعاقب، أو غير ذلك من العلاقات التي يتشكل على أساسها الحقل الدلإلي وميّز علماء الدلالة بين ثلاثة أنواع من الحقول الدلالية: الحقول الدلالية المحسوسة المنفصلة، والحقول الدلالية المحسوسة المتصلة، والحقول الدلالية التجريدية.

التفكير الدلإلي عند ابن جني

في القرن الرابع الهجري، نهض ابن جني عالماً لغويا و قدّم دراسات كانت ولازالت لها فاعليتها في الثقافة اللغوية، والنشاط الفكري، سواء كان على المستوى النظري المنهجي أو على المستوى الإجرائي التطبيقي. ولذلك يعد ابن جني من أعظم العلماء الذين قدموا نموذجاً مشرقاً لمباحث اللغة في التراث العربي المعرفي، فبدت اللغة العربية في "خصائصه" لغة لا تدانيها لغة لما اشتملت عليه من سمات حسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، كما فتح أبواباً بديعة في العربية لا عهد للناس بها قبله كوضعه لأصول الاشتقاق بأقسامه، ومناسبة الألفاظ للمعاني.كان لأستاذه أبي علي الفارسي تقسيمات في الاشتقاق ولكن ليست كتقسيماته خاصة في الاشتقاق الكبير، ومنها "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، كما ناقش ابن جني مسألة نشأة اللغة التي كانت تشغل مكاناً مهماً في البحوث اللغوية آنذاك، وأوضح بتعليل منطقي أن اللغة أكثرها مجاز صار في حكم الحقيقة، وما يبرز قدرة ابن جني على رصد الظواهر اللغوية وتحليلها بمنطق علمي، هو ما قدمه حول التفريع الدلإلي للفعل في "خصائصه". وفيما يلي سنعرض لبعض تلك المسائل عرضاً نحاول من خلاله إبراز جهود ابن جني في ميدان "الدلالة".

اللفظ والمعنى

عني المفكرون في شتى مجالات العلم بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، كمناقشتهم دلالة اللفظ على المعنى المدلول، وأهمية اللفظ في هذه العملية الإنسانية السريعة وأهمية المعنى في كونه الأصل الذي تكونت من أجله الألفاظ . موضوع علاقة اللفظ بالمعنى الذي غمرته أبحاث لغوية وفلسفية تعرّضت للتطوّر والتقلّب على مرور العصور، فظلّ الموضوع الأوّل الذي اشترك في خوضه اللغويون وغير اللغويين من فلاسفة ومؤرّخين، ونقّاد وأدباء . غير أنّ البحث تخصيصاً الأحقّ بالإطلاق هو علم" الدلالة ". ويبدو من هذه العبارة أنّ موضوع علم الدلالة هو اللفظ والمعنى من جهة أنّ اللفظ دالّ على المعنى، ولاَ لفظ دون معنى .

كان العلماء المسلمون يفضلون الدليل اللغوي على باقي الأدلة، بل كان حديثهم عن العلامات

السيمائية غير لغوية على سبيل المقارنة والتمثيل فحسب. لكن هناك اعتقاد ثاو وراء كـــلام القـــدماء يتعلق بالأسبقية الوجودية للإشارات والحركات على الأصوات اللغوية، أو على الأقل الإشارة الـــتي تخصص المدلول أثناء المواضعة اللسانية . إذ إن الصوت اللغوي كان بديلا طبيعيا عن الإشارة الحسية. ذلك نظن أن الفكر اللغوي القديم كان يرى في اللفظ امتدادا طبيعيا للمعنى، إذ لم تكن الأصوات إلا لتعبر عن المعاني والأغراض المختلفة. وإذا نحن نقبنا في نصوص اللغويين والمنظرين القدماء عن مظاهر هذه العلاقة الامتداد ية، فإننا نخلص إلى كونها الطابع المؤسس لعملهم الدراسي . وأول مظاهر هـــذه العلاقة المظهر "الوسائلي"، حيث تصبح الألفاظ وسيلة لأداء المعاني وأدلة عليها . فليست الألفـــاظ في حقيقتها الفيزيائية إلا دوالّ على المعاني الجزئية والتركيبية . ولن نجد صعوبة في الاستدلالات النصـــية على هذا المفهوم.

فالثابت لدى القدماء أن اللفظ ليس إلا وعاء يملأ بالمعنى المقصود من طرف المتكلم العربي. وهذا يحيل على المظهر الثاني للعلاقة الامتدادية المتمثل في التأصيل المعنوي لعوارض التركيب العربي . فقـــد ساد الاعتقاد أن كل الصيغ الصرفية والحركات الإعرابية والأشكال التحويلية تحكمها دلالات ثانوية في قدرة المتكلم العربي الفصيح . وخير من يعبر عن ذلك ابن جني حين يقول:" فإن العـــرب فيمـــا أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظهـــا. أولا تعلـــم أن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره . ألاترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقاده للأوفق من أجله . فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها . فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم واللفظ هو المبتذل الخادم" (ابن جني، ١٩٥٥، ج ١، ص ١٥٠). وهكذا فالسلمية التفاضلية تعطي للفـــظ موقعا تبعيا (ذليلا)، بحيث لا يشكل هو في حد ذاته إلا خادما لأصل الدلالة: المعنى. ومن ثمة كان كل إصلاح للفظ ينطلق من إصلاح المعنى. و" لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصـــلة وعلى المراد منها محصلة عنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها و إصلاحها "(م.ن، ص٣١٢). فإنه (ابن جني) من الفريق الذي جنح إلى تفضيل المعنى وعدَّه أساساً للعلاقـــات الدلاليـــة في البنيـــة التركيبية للغة وقال في المفاضلة بين اللفظ والمعنى وبَيَّنَ أن الألفاظ خدم للمعاني ويقـــول في مكـــان أخري: "فكانت العرب إنَّما تُحَلّي ألفاظها وتدبجها وتشيها عناية بالمعاني التي وراءها وتَوَصُّلاً بهـــا إلى إدراك مطالبها"(م.ن، ج ٢ ، ص ٤٤٢).

تناول ابن جني في كتابه الخصائص عرض ثلاث علائق متصلة هي: العلاقة بين اللفـــظ والمعـــنى، والعلاقة بين اللفظ واللفظ، ثم العلاقة بين الحروف ببعضها. وأفرد لذلك أبواباً من ذلـــك "بـــاب في

تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني" حيث عرض فيه لاشتراك الأسماء في المعنى الواحد ورده لوجود تقارب دلالي بين تلك الأسماء، يقول في مستهل هذا الباب: " هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه " (م.ن، ج ٢، ص ١٥٢) وفي ذلك إشارة إلى وقوع الترادف في اللغة الذي كان ينكره بعض علماء اللغة في عصر ابن جني ومنهم أستاذه أبو علي الفارسي. وما اشتهر به صاحب الخصائص هو إبراز لظاهرة لغوية تتمثل في تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ، وهو ما سماه "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" سجل فيه أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر، هما متقاربان دلالياً لتقاربهما فنولوجياً وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية. وهذه الملاحظة تنم عن دقة وعمق رؤية ابن جني لنظام اللغة ففي شرحه للفظ "أزا" الوارد ذكره في قوله تعالى: "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزاً" (مريم/ ٨٣) يقول ابن جني في قوله تعالى: " "تأزهم أزاً": أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزاً والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز مالا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك"(م.ن، ج ٢، ص ١٤٦) كما قدم ابن جني تطبيقات أخرى مست ألفاظاً وجد بين حروفها اشتراكاً في الصفات الفنولوجية، فأفضى ذلك إلى تقاربها في الدلالة من ذلك المقابلة بين فعل (ج ع د) والفعل (ش ح ط). يقول ابن جني: " فالجيم أخت الشين والعين أخت الحاء والدال أخت الطاء"(م.ن: ١٥٢). كما كان يرى أن هناك مناسبة طبيعية بين الصيغة المعجمية ودلالتها، وذلك فيما يخص أصوات الطبيعة. وهي مسألة لم تكن محل خلاف بين العلماء في عصره، إلا أن ابن جني قدم تعليلاً بديعاً، للخليل بن أحمد ولسيبويه، يفسر العلاقة الطبيعية بين الصوت ودلالته، فيقول الخليل:" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صر وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر". ويقول سيبويه في المصادر التي جاءت على وزن فعلان أنها تأتي للاضطراب والحركة نحو القفزان والغليان، والغثيان فقابلوا بتوإلي حركات المثال توإلي حركات الأفعال"(م.ن). وهذا ما أدرجه ابن جني في باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، إذ التأليف الصوري للفظ يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله، وإن كان ذلك صعباً تطبيقه على كل عناصر النظام اللغوي إلا أن ذلك يبقى طرحاً جريئاً من قبل ابن جني له قيمته العلمية وسبقه المعرفي في عصره، وهي محاولات كانت تنتظر من يعطيها طابع النظرية الشاملة بعد ابن جني، ولكن وجد أتباع لم يكملوا ما بدأه أبو الفتح ابن جني وإنما انتحلوا بحوثه ونسبوها إلى أنفسهم كابن سيده صاحب كتاب "المحكم" المتوفى سنة ٤٥٨هـ (م.ن، ج ١، ص ٢٩ كلام المحقق محمد علي النجار). وقد قام ابن جني بذات الصنيع في باب الاشتقاق، خاصة في تلك التقلبات

المورفولوجية الستة التي تنتجّ عن الصيغة المعجمية الثلاثية، إلا أنه بعد أن ربط تلك الصيغ دلالياً بالصيغة الأم، وجد صيغاً مهملة لا واقع لغوي لها، وكان في بعض الأحيان يلحق الأمثلة قسراً بالقاعدة وتلك ملاحظة أخذه عنها علماء اللغة، بل إن ابن جني نفسه قد أقر بصعوبة المسلك في إجراء التقلبات الستة وربطها بدلالة الأصل الثلاثي فقال: " وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مضطرباً وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة..." (م.ن، ج١، ص ١٣٤-١٣٥). إن علاقة الرمز اللغوي بدلالته لا يمكن -كما قرر الدرس اللساني الحديث- أن تكون قسرية ولا طبيعية، لأن ذلك سيبقى النظام اللغوي في حالة من الجمود ولكن القول بالعلاقة الاعتباطية أو الكيفية (arbitraire) بين اللفظ ودلالته، يعطي للغة، المرونة اللازمة خلال التغيّر الذي يطرأ على البنية اللغوية من جراء الأحداث الناجمة عن الاستعمال اللغوي وعن تطور بعض المدلولات، ما كان التغير ليحصل لو لم تكن الإشارة بالحقيقة "كيفية" أي اعتباطية" (زكريا،١٩٨٣، ص ١٨٣).

دلالة الصوامت:

ينفرد ابن جني بقوله «إن في الصامت الذي هو جزء من اللفظ شبه بجزء من المدلول ذاته» (ابن جني، ١٩٥٥، ج ٢، ص ١٦٣). ويميل هذا الاعتقاد ذروة ما بلغه ابن جني في إثبات الشبه بين الصوامت والأحداث. فهو يرى مثلا أن كلمة "بحث" تدل بكل جزء منها على جزء من الحدث, فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض, والحاء لصحلها[١] تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب إذا غارت في الأرض والثاء للنفث[٢] والبث[٣] للتراب (م.ن، ص ١٦٣)، ومثال آخر شد الحبل, فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد, ثم يليه إحكام الشد والجذب وتأريب[٤] العقد, فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين, لاسيما وهي مدغمة, فهو أقوى لصنعتها,و أدل على المعنى الذي أريد بها (م.ن، ج ٢، ص ١٦٤).

التفريع الدلالي للفعل:

يعقد ابن جني تفريعاً دلالياً للفعل يضبط سماته الذاتية والانتقائية، فأبرز معايير تنتظم وفقها العلامة اللسانية الدالة، وقد خصّ ابن جني الفعل وكان يسميه اللفظ. بهذا التوزيع لكونه " يعد القطب الرئيسي في العملية الإبلاغية إذ أنه النواة الدافعة للحركة المتجددة المتوخاة من الأحداث المحققة في

١- صَحِلَ: صدايش دو رگه و خشن و گرفته شد.

٢- دميدن

٣- پخش كردن، پراكنده كردن

٤- سفت كردن، محكم كردن(گره).

الواقع اللغوي، ولذلك فإن الأفعال كما قال آدم سميث نطفة اللغات"(حساني، ١٩٩٣: ٣٣). فالفعل يحمل دلالة بنيته المورفولوجية، كما يقدم لنا سمات الفاعل ومكوناته الأساسية، إضافة إلى الدلالة الزمانية التي تعين على تحديد قيمة الدلالة العامة للصيغة المعجمية. يقسم ابن جني الدلالة إلى ثلاثة أقسام: الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية، ويفاضل بينها جاعلاً الدلالة اللفظية على رأس الدلالات الثلاثة ثم تليها الدلالة الصناعية فالمعنوية. يقول ابن جني: " فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام و(دلالة لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"(ابن جني، ١٩٥٥، ج ٣، ص ٩٨). ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

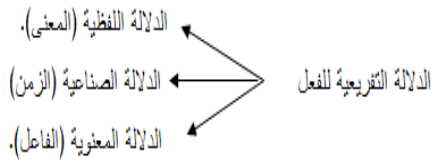

١ – الدلالة اللفظية: وهي الدلالة المعجمية ودلالة البنية المورفولوجية على الحدث، وقد عدّها ابن جني على رأس الدلالات الثلاثة لأنها " دلالة أساسية تعد جوهر المادة اللّغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية" (داية، ١٩٩٦، ص ٢٠). ففعل "قعد" مثلاً يدل بصيغته المعجمية على حدث خاص ذي دلالة معينة وهو المصدر "القعود"، وإنه متعلق بفاعل تعلقاً معنوياً، ومنه اشتقت صيغ أخرى لها ارتباط بالدلالة الأساسية للفعل منها: مقعد –متقاعد– قاعدة وما إلى ذلك من الصيغ. وما يجدر ذكره أن قيمة الدلالة الأساسية للصيغة الصرفية، تعتبر المركز الذي يستقطب كل الدلالات المتفرعة عنه، بحيث تدْخل في علائق وظيفية مختلفة وتبقى مشدودة إلى الدلالة اللفظية للفعل.

٢– الدلالة الصناعية: وهي دلالة بنية (اللفظ) المورفولوجية على الزمن، وهي تلي الدلالة اللفظية لأن اللفظ يحمل صورة الحدث الدلالي المستغرق لحيز زماني يقول ابن جني " وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل إنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة" (ابن جني، ١٩٥٥، ج ٣، ص ٩٨). فكانت الدلالة الصناعية مع أنها دلالة غير لفظية وإنما يستلزمها اللفظ في حكم الدلالة اللفظية، التي هي صورة تلازم الفعل، فأين كان هو مشاهداً معلوماً كان الزمن المقترن به معلوماً بالمشاهدة أيضاً، من مسموع اللفظ، وينظر ابن جني في هذا المجال إلى المصدر على أنه مجال مفتوح على الأزمنة الثلاثة فيقول:" وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله في

المصادر" (م.ن، ص ١٠١).

٣- الدلالة المعنوية: إن الفعل يحدّد سمات فاعله الذاتية والانتقائية، الأساسية والعرضية، وذلك من جهة دلالته، ويعرف ذلك بطريق الاستدلال، فيتحدد جنس الفاعل، وعدده، وحاله، ليس من الصيغة الفونولوجية للفعل بل من مؤشرات خارجة عن الفعل. ففعل (قعد) يدل على حادث مقترن بـــزمن ماض، وقد يتعرض مجاله الزمني إلى الاتّساع ليشمل زمن الحاضر أو المضارع المستقبل في سياق لغوي يحمل خصائص تركيبية ودلالية ومقامية معينة، أما دلالته على (الفاعل) فهي دلالة إلزام، يقول ابـــن جني " ألا تراك حين تسمع (ضَرَب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هـــذا فعـــل ولابدّ له من فاعل، فليتَ شعري من هو؟ وماهو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا من وضع مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكر يصحّ منه الفعل مجملاً غير مفصّل" (م.ن، ص٨٩-٩٩). إن السمات المعنوية التي رصدها ابن جني في هذا المقـــام يمكن على ضوئها وضع نسق تفريعي لفئة (الفاعل) تخصّ كل فعل من اللســـان العـــربي وتوضـــيحه كالآتي:

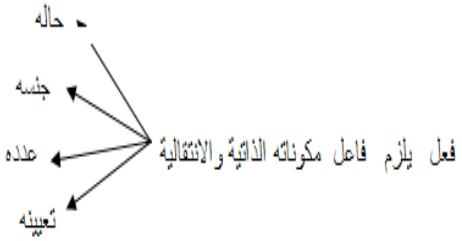

ويورد ابن جني تفريعاً دلالياً لصيغ مختلفة من الألفاظ (الأفعال)، يحدّد على ضوئها سمات عامّـــة تخصّ الفعل وصاحبه فيقول: " وكذلك (قطّع) و(كسّر)، فنفس اللفظ ها هنا يفيد معـــنى الحـــدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل، كما أن (ضارب) يفيد بلفظه الحـــدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه أنّ له فاعلاً فتلك أربعـــة معـــان..."(م.ن، ص ١٠١). فالتفريع الدلالي الإضافي الذي يكمل به ابن جني تفريعه الأول يمكن توضيحه كالتالي:

إن هذه السمات الدلالية للفعل وما ينضوي تحتها من سمات فرعية محدّدة، هي في جوهرها سمات مميزة للفعل (كسّر)، الذي له توارد خاص في سياق معيّن، ويستلزم فاعلاً يحمل مكونات تمييزية جوهرية وعرضية، فضلاً عمّا يوحيه (الفعل) فيما يخص (المفعول به)، وذلك بحسب قواعد الوقوع أو الرصف التي تتحكم في بنية التركيب الصحيح، حيث يستدعي الفعل، فاعلاً معيّناً، ومفعولاً معيّناً أيضاً...

أمّا فعل (ضَارَب) وهو ذو صيغة مورفولوجية مختلفة عن (كسّر) يمكن توضيح سماته على النحو التالي:

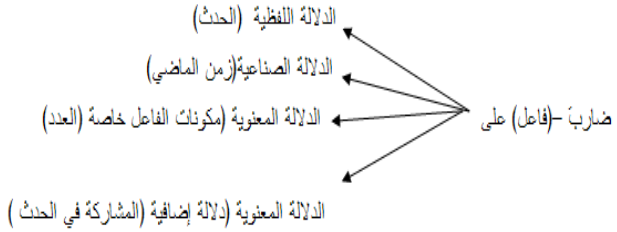

إن جملة التفريعات التي أوردها ابن جني للركن الفعلي تؤكد على أهمية (الفعل) في الموروث اللساني إذ غدا حقلاً ألسنياً يغطي مفاهيم مختلفة، تخصّ كلّ متعلقاته، التي يحدّد معها تواردا سياقياً صحيحاً، ويمكن أن يتخذ ذلك كتصنيف مهم في حصر السمات الدلالية وضبطها ضبطاً محكماً لتغتدي فيصلاً فارزاً للمداخل المعجمية، وهي المداخل التي تكتسب مجالها الدلالي من خلال توافقها، أو عدم توافقها مع السمة المميزة (حساني، ١٩٩٣، ص٣٢). وإنّ تلك الأنماط التي عقدها ابن جني مع كل بنية مورفولوجية لا تختلف كبير اختلاف، مع تلك السمات المميزة المعتمدة في الدرس الدلالي الحديث. حيث تلعب الملامح المشتركة بين وحدات السياق اللغوي دوراً مهمّاً في تأمين التوارد الصحيح.

الحقيقة والمجاز:

في مبحث الحقيقة والمجاز يعقد ابن جني بابين أولهما في: الفرق بين الحقيقة والمجاز، وثانيهما في: أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة. في الباب الأوّل تناول ابن جني تعريف الحقيقة والمجاز على أساس الوضع الأوّل الذي يحدّد الاستعمال الأصلي للصيغة، أمّا دواعي انتقال اللفظ من دلالته الحقيقية إلى دلالة المجاز فقد حصرها ابن جني في ثلاث: الاتساع والتوكيد والتشبيه. فانتقاء هذه الدواعي يبقي اللفظ على دلالته الحقيقية، يعرّف ابن جني الحقيقة والمجاز فيقول: " الحقيقة: ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضدّ ذلك"(ابن جني، ١٩٥٥:، ج ٢، ص٤٤٢). ثم يحدد دواعي التجوز فيقول: " وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة" (م.ن). فالمجاز في أصله هو إضافة معنى جديد إلى المعنى القديم (الحقيقة)، وفي ذلك توكيد للمعنى وتشبيه المعنيين الأوّل بالثاني.

في الباب الثاني يري ابن جني أن أكثر كلام العرب إنما هو المجاز وذلك ناتج عن كثرة دوران اللفظ على الألسنة، بدلالته المجازية اكتسب سمة الدلالة الحقيقية، وإنّ تلك التراكيب اللغوية التي تخالها ذات دلالة حقيقية هي في الأصل ذات دلالة مجازية محققة لتلك المعاني الثلاثة التي ذكرناها.

و يهتم بذاك التحول الذي تنتقل فيه المجازات إلي الاستعمال العادي فيذهب رواؤها و خصوصها، و تعالج القضية بطريقة عقلانية منطقية في جانب منها و تشمل طرفاً مبالغاً فيه مع آخر لا يبعد كثيراً، فابن جني يقول: "إعلم أن أكثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال، نحو قام زيد، و انطلق عمرو و انطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء، ألا تري أن الفعل يفاد منه معني الجنسية، و لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد) و لا في مئة ألف سنة مضاعفة القيام الداخل تحت الوهم، لذا يعد "قام زيد" من المجاز لا من الحقيقة."(م.ن، ج ٢، ص ٤٤٧). يقول فايز الداية: " اذا ما تركنا الايغال الذي قاد ابن جني إلي أن يعد الأفعال كلها من المجاز، فاننا ندرک أهمية وقوفه علي المجازين" جاء الصيف، و انهزم الشتاء" و تحولهما إلي عبارتين مجردتين من قدراتهما الاستعمارية" (داية، ١٩٩٦، ص ٤٣٤).

ويلمس ابن جني البحث في الزمن الطويل الغابر، عن الأصل الذي وظّفت لسببه الكلمة وهو محاولة الجمع بين التكوين اللغوي للكلمة ودلالتها المتداولة آنياً، ففي بحثه عن أصل فعل (ع ق ر) ودلالته على الصوت في قولنا:"رفع عقيرته" يقول ابن جني: " "أنّ رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها، ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأعلى صوته فقال الناس (رفع عقيرته) (ابن جني، ١٩٥٥، ج ١، ص٦٦). فكان الأصل في استعمال (ع ق ر) للدلالة على الصوت المرتفع كالصراخ ولكن خفيت أسباب

التسمية لبعدها الزمني فأضحت تدل على من رفع رجله دلالة حقيقية مع أنها في أصل وضعها كانت تدل على الصوت. فحصل نقل لدلالة اللفظ من مجال إلى مجال، انتقلت عبره المجازات إلى الاستعمال العادي الحقيقي. ويلجأ ابن جني إلى تقديم العلل المنطقية الفلسفية (م.ن،ج ٢، ص ٤٨٨) على صحة ما ذهب إليه. وإن كنّا نرى أن رؤيته هذه في علاقة الدلالة بالحقيقة والمجاز أن فيها بعض التعسف لأنه إذا قلنا أن أكثر اللغة مجاز وحاولنا أن نردّ كل صيغة إلى دلالتها الأصلية لألفينا صيغاً قد تعرّضت لحركة نقل متتالية فنردّها إلى أصل هو بذاته مجاز، ولظللنا نتبع الأصول فلا نعثر إلاّ على الفروع. وهذا حقيقة ماهو سمة في اللغة التي من مميزاتها المرونة والتغيير ورفض كل قاعدة تريد أن تبقيها متحجرة جامدة.

نشأة اللغة:

إن البحث اللغوي والتفكير في نشأة اللغة وكفية نشأتها قد يدعى أنه قديم قدم التفكير الإنساني فهناك محاولات للقدماء في هذا الموضوع نظروا فيها إلى اللغة نظرة, اتسمت بثلاث سمات: القدسية , الأحادية , الشمول.

القدسية: وتتمثل القدسية في اعتقاد بعضهم أن اللغة هبة من الله –تعالى–وليس فيها دور لصنعة البشر واختراعهم ,وهذه النظرة ناتجة عن انبهار أصحابها باللغة بما فيها من روعة وجمال ودقة وإعجاز –بهرت هؤلاء وسحرتهم , سحرا دفع بهم إلى هذا الاعتقاد.

الأحادية: وهي أيضا تتجلى في ذلك الزعم الذي صرخ به بعضهم واعتقد فيه: أن اللغة –في الأصل–واحدة ولكنها انشعبت فيما بعد إلى لغات عدة .ويستشهدون على هذا بتلك الأسطورة التي نسجوها حول برج بابل , فالبشر –في زعمهم– فزعوا من الموت وهالهم أن تؤول حياتهم إلى الفناء , ففكروا بحيلة تدفع عنهم غائلة الموت , فكانت بناء برج بابل ....الخ كلام طويل آخره أن الرب بلبل ألسنتهم.

الشمول: ويقصد به كون الإنسان القديم –على مايبدو–يقول بقدرة جميع المخلوقات على الكلام .فالمصريون القدماء , وأهالي الإنكا بجنوب أمريكا اعتقدوا بوجود لغة الطير .إن أولئك الكتاب القلائل الذين تحدثوا عن لغة الطير يجعلون لها المقام الأول في نشوء اللغة حتى إنهم اعتقدوا أن آدم استعملها –بأمر الله–ليطلق أسماء مناسبة على البشر والمخلوقات.وقد أيدت الدراسات المعاصرة وجود لغات عند الحيوانات والحشرات .وفي القرآن إشارات متعددة إلى قدرة الطيور والحشرات على الكلام.

يناقش ابن جني أيضاً قضية نشأة اللغة. فيقول في (باب القول على اللغة أإلهام أم اصطلاح ؟):هذا

موضع مُحوج إلى فضل تأمّل، غير أنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللغة إنّما هي تواضع واصطلاح لاوحي وتوقيف(ابن جني, ١٩٩٥, ص ٤٠)

إلا أن أبا علي رحمه الله –قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه: "وعلّم آدم الأسماء كلها"[١]وهذا لا يتناول موضع الخلاف. وذلك أنّه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة" (ابن جني، ١٩٥٥، ج ١، ص٤٠- ٤١). وكان بذلك إلى المواضعة والاصطلاح أميل، لما رأى في هذا المذهب من انسجام مع ذهنه وذوقه، إذ صدر فيه عن عقيدته الكلامية ومذهبه الاعتزالي الذي يُعرف بتحكيمه العقل والمنطق أكثر من النقل والأثر. ذلك لأنّ الآية الكريمة السابقة، قد تعني أنّ الله عزّ وجلّ أمدّ آدم،عليه السلام، بالقوّة وأقدره على المواضعة على اللغة والاصطلاح عليها مع بني جنسه، يضاف إلى ذلك ما في اللغة من رمزية بوصفها أصواتاً ترمز إلى أشياء، إذ لا يُستبعَد أن يكون قد اجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فاحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فوضعوا لكلّ واحد منها سِمَة ولفظاً، إذا ذُكِر عُرف به ما مسمّاه، ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلّف إحضاره، لبلوغ الغرض في إبانة حاله فكأنّهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم، فيومؤوا إليه،وقالوا: إنسان إنسان، فأيّ وقت سمع هذا اللفظ عُلِم أنّ المراد به هذا الضّرب من المخلوق، وإذا أرادوا سِمَة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا: يَد وعَيْن أو نحو ذلك، وهلمّ جرّا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف . ثمّ لك من بعد ذلك أن تنقُل هذه المواضعة إلى غيرها، فتقول:الذي اسمه إنسان فليُجعل مكانه:مَرْد (إنسان الفارسية) وعلى ذلك بقية الكلام (انظر: م.ن، ج ١، صص ٤٣-٤٤).

ويبدو أنّ ابن جنّي رأى في نظرية التواضع ما يفتقد أيضا إلى السند العلمي أو الحقيقة التاريخية المعتمدة، فعدَل عن ذلك إلى تفسير أدق وأقرب إلى المنطق والعقل، دون أن يحيد في رأينا، قيد أنملة عن مبدأ القول بالمواضعة والاصطلاح في اللغة، فوجده عند القائلين بنظرية المحاكاة، وعدّه وجهاً صالحاً ومذهباً متقبّلاً ويقول في ذلك: " وذهب بعضهم (أي بعض العلماء) إلى أن أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء. وشحيج الحمار، ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم وُلدت اللغات عن ذلك بينما بعد. وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل" (م.ن، ج ١، ص٤٦). ولكن ابن جني ما يلبث أن يقوي في نفسه شعور يجذبه إلى الاعتقاد بكون اللغة توقيفاً من عند الله تعالى، وذلك ظاهر من تناسق أجزائها وموافقتها لكل حال ومقام، ثمّ ما اجتمع لديه من أقوال العلماء من أساتذته من أنّ اللغة وحي وإلهام من عند

١- بقره/٣١ .

الله. كل ذلك دفع ابن جني إلى ترجيح المذهب القائل بتوقيفية اللغة يقول في ذلك: " إنّـــي إذا مـــا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقّة ما يملك علي جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر، فمن ذلك ما نبّه عليـــه أصـــحابنا – رحمهم الله–، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وأماده صحّة ما وفّقوا لتقديمه منه" (م.ن: ص٤٧).

وخلاصة موقف ابن جني من نشأة اللغة أنه وقف موقفاً وسطاً فقال بالإلهام والاصطلاح معاً، يوضّح ذلك ما ختم به هذا الباب حيث افترض أن يكون الله تعالى قد خلق قبلنا أقواماً كانت لهـــم القدرة التي مكنتهم على الاصطلاح والتواضع في تسمية الأشياء، يقول أبو الفتح موضـــحاً موقفـــه ومعبّراً في ذات الوقت عن حيرته بين القول بعرفية اللغة أو القول بالإلهام: " فأقف بين تـــين الخلـــتين (الإلهام والعرف) حسيراً، وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحـــدى الجهتين ويكفها (أو يفكها) عن صاحبتها قلنا به" (م.ن) . وما يجدر ملاحظته هو أن موضوع نشـــأة اللغة كان من ضمن المواضيع التي أسهب البحث فيه علماء اللغة المحدثون، وجدّوا في تقـــديم العلـــل الراجحة لذلك، تهدف إلى تأسيس رؤية موضوعية تأخذ الظواهر اللغوية النموذجية (القرآن الكريم – الأحاديث الشريفة –كلام العرب الفصيح) كمعطى لوضع معايير مطردة تتناول اللغة في بعدها الشامل وفي جميع مستوياتها المعجمية والتركيبية، وإنّ ذلك من شأنه أن ينقل البحث في أصل اللغة –الذي عدّه بعض اللغويين بحثا ميتافيزيقياً –إلى البحث في آلياتها التي تشرف على ضبط الدلالات المختلفة، خاصة إذا علمنا أن الدلالة قد ولجت كل مجالات المعرفة والثقافة في العصر الحديث بل وكل ميادين الحياة.

خاتمة البحث

١– البحوث الدلالية العربية تمتد من القرون الثالث و الرابع و الخامس الهجرية إلي سائر القـــرون التالية لها، و هذا التاريخ المبكر إنما يعني نضجاً أحرزته العربية و أصله الدارسون في جوانبها و هـــذه الجهود اللغوية في التراث العربي و الاسلامي، وتلك الأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القـــدامى مـــن الهنود واليونان واللاتين وعلماء العصر الوسيط وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ كـــبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علمـــاء اللغـــة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصـــول ومعايير، وهو ما تجسم في تقدم العالم الفرنسي، ميشال بريال في الربع الأخير من القرن التاسع عشـــر إلى وضع مصطلح يشرف من خلاله على البحث في الدلالة، واقترح دخوله اللغـــة العلميـــة، هـــذا المصطلح هو "السيمانتيك".

و أما جهود العرب القدماء في مجال الدلالة تصبّ في مسارين كبيرين هما: المعجم العربي الذي بدأ برسائل ذات موضوعات دلالية هي أشبه ما تكون بالحقول الدلالية المعروفة حديثا وقد حفل هذا الجانب بالكثير من مسائل الدلالة الحقيقة، والمجاز، والعام، والخاص، والمشترك، والتضاد والمترادف ونحو ذلك. وكانت معاجم المعاني ثمرة لهذا التطور في التصنيف المعجمي. وثمّة مسائل دلالية أخرى التي عني بها ابن جنّي في (الخصائص) وابن فارس في (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) والثعالبي في (فقه اللغة وسرّ العربية) و السيوطي في (المزهر). و درسوا هؤلاء العديد من تلك المسائل كالحديث في نشأة اللغة ودلالة ألفاظها والكلام على أنواع اللغة من حيث المعنى، وبحثوا مصادر هذه المعاني المشتركة والمترادفة والمتضادّة، وفطنوا إلى عمل الزمن في اكتساب ألفاظها معانيها الثانوية. كما درسوا العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى من حيث الأصوات والأبنية الصرفية وشغلوا بدراسة الاشتقاق وأنواعه وتوسّعوا فيه وما إلى ذلك . فكان لهم فضل السبق في التنبيه على ما تعارف عليه المحدثون من أنواع الدلالات: الصوتيةوالصرفية والنحوية والمعجمية أو الاجتماعية والدلالة السياقية والتمييز بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية.

٢ – أمّا ابن جني "بخصائصه" فقد مثل فعاليات القرن الرابع الهجري ولا يمكن أن نقدّر ما قدّمه هذا العالم حقّ قدره إلاّ إذا نظرنا إلى جرأته في وضع قواعد تنتظم اللغة على الرغم مما آخذه عليها علماء عصره ومن تأخّر منهم، كقوله بالتقلبات الستة للوحدة المعجمية وربطها بدلالة أصلية واحدة، وذلك التفريع الدلإلي الذي خصّ به الفعل محدّداً دلالاته الثلاث، كما أثار قضية نشأة اللغة ومبحث الحقيقة والمجاز. تثبت جهود ابن جني في مجال الدلالة أن علم الدلالة علم قديم تناوله اللغويون من قبل، وحديث باعتبار أن أصوله وأسسه ومنهج البحث فيه قد حددت في مطلع القرن العشرين و أن كثيراً من معطيات الدرس الدلإلي الحديث، توصل لها علماء العربية أثناء دراستهم للغة.

المصادر و المراجع

۱. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتاب العربي، بيروت، ۱۹۵۵ .

۲. ابن منظور، محمدبن مكرم، **لسان العرب، تعليق علي شيري**، ط. أولي، داراحياء التراث العربي، ۱۹۸۸.

۳. أبو ناضر، موريس، **مدخل إلى علم الدلالة الألسني**، الفكر العربي المعاصر، ۱۹۸۲.

۴. أولمن، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، ۱۹۸۸

۵. جرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، الدار التونسية للنشر، ۱۹۷۱.

۶. حساني، أحمد، **المكون الدلإلي للفعل في اللسان العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ۱۹۹۳.

۷. حماسة عبد اللطيف، محمد، **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)**، ط. أولي، القاهرة، ۱۹۸۳.

۸. داية، فايز، **علم الدلالة العربي**: النظرية و التطبيق، ط. ثانية، دار الفكر، دمشق، ۱۹۹۶.

۹. رازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت، ۱۹۸۳.

۱۰. رازي، فخرالدين، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق إبراهيم السامرائي و محمد بركات، دار الفكر، عمان، ۱۹۸۵.

۱۱. زكريا، ميشال، **علم اللغة الحديث**، ط. ثانية، الموسسةالجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،۱۹۸۳.

۱۲. زمخشري، جار الله، **أساس البلاغة**، الهيأة العامة للكتاب، مصر، ۱۹۸۶.

۱۳. زملكاني، كمال الدين عبد الواحد، **البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن**، تحقيق خديجه حديثي- أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ۱۳۹۴ق.

۱۴. زوين، علي، **منهج البحث اللغوي بين التراث و علماللغه الحديث**، دار الشوون الثقافه العامه،۱۹۸۶.

۱۵. سعران، محمود، **علم‌اللغه (مقدمه للقاري العربي)**، ط. ثانيه، دارالفكر العربي، قاهره، ۱۹۹۷.

۱۶. سوسور، فردينان دو، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة صالح القرمادي و محمد الشاوش و محمد عجينة، الدار العربية، تونس، دون تاريخ.

۱۷. غزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **معيار العلم في فن المنطق**، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، ۱۹۶۹.

۱۸. فيروزآبادي، محمدبن يعقوب، **القاموس المحيط**، دار الفكر، بيروت، ۱۹۸۳ .

۱۹. مبارك، محمد، **فقه اللغة وخصائص العربية**، ط. سابعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ۱۹۸۱.

۲۰. مجاهد، عبدالكريم، **الدلالة اللغوية عند العرب**، دار الضياء، عمان، ۱۹۸۵.

۲۱. مختار عمر، أحمد، **علم الدلالة**، ط. أولى، مكتبة دار العروبة، ۱۹۸۲.

۲۲. مسدي، عبد السلام، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ط. أولى، الدار العربية للكتاب، ۱۹۸۱.

۲۳. مطلوب، أحمد، **البلاغة عند الجاحظ**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ۱۹۸۳.

۲۴. نصيف الجنابي، أحمد، **ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة**، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ۳۵، ج ۴. تشرين الأول سنة ۱۹۸۴.